

أثر توحيد الأعمال المصرفية في كفاية رأس المال

دراسة حالة توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا

د. عدنان اغديف البجادي

مدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير عملية توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا التي تمت عام 2005 في كفاية رأس المال وبيان فيما إذا كان هناك فروق إيجابية في كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني بعد عملية توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا، حيث شمل البحث أربع سنوات قبل عملية توحيد الأعمال (2001-2004) وأربع سنوات بعدها (2006-2009)، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإجراء اختبار T للعينات الزوجية (Paired Sample T-test)، وقد بينت نتائج البحث أن عملية توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا كانت عملية مجدية أدت إلى تحسن كفاية رأس المال الأساسي والاجمالي للبنك الأهلي الأردني خلال الفترة اللاحقة لعملية توحيد الأعمال.

الكلمات المفتاحية: توحيد الأعمال المصرفية، كفاية رأس المال.

**The impact of Business combinations for banks in
Adequacy capital**

**"Case study of Business combinations between the Jordan ahli
bank and Philadelphia Bank"**

Dr. Adnan Agdef Albahady

Lecturer in the Department of Accounting – Faculty of Economics

Abstract

This research aims to study the impact of the business consolidation process between Jordan Ahli Bank and Philadelphia Bank that took place in 2005 on capital adequacy and to indicate whether there are positive differences in the capital adequacy of Jordan Ahli Bank after the business consolidation process with Philadelphia Bank. Where the research included four years before the process of business consolidation (2001-2004) and four years after (2006-2009), and the statistical program SPSS was used to conduct the T test for even samples (Paired Sample T-test), The results of the research showed that the business consolidation process between Jordan Ahli Bank and Philadelphia Bank was a feasible process that led to an improvement in the adequacy of the core and total capital of Jordan Ahli Bank during the period following the business consolidation process.

Keywords: Business combinations for banks, Adequacy capital.

المقدمة

مع تسارع وتيرة العولمة وتحرير تجارة الخدمات الماليّة، أصبحت ظاهرة توحيد الأعمال بين المصارف كما يصفها المحللون الماليون بأنها ظاهرة العصر، وأصبحت هذه الظاهرة بين المصارف مطلباً من جانب المنظمين والمتعاملين في أسواق المال لمواجهة المنافسة في السوق المصرفية وتحقيق اقتصاديات الحجم والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال وغيرها من الدواعي والدوافع.

مشكلة البحث

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للدول وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق، ونظراً لتلك الأهمية التي يحتلها القطاع المصرفي والدور الذي يلعبه في تمويل بقية القطاعات الأخرى كان لا بد من أن يتصف هذا القطاع بالقوة والسلامة، وبما أن توحيد الأعمال المصرفية يعد وسيلة لتحقيق العديد من المزايا والتغلب على الكثير من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ومن أبرزها ضعف الملاءة المالية وعدم تحقيق الكفاية اللازمة في رأس المال فقد برزت مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

- هل أدى توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا إلى فرق إيجابي في كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني؟

أهمية البحث:

- يمكن بيان أهمية البحث من خلال النقاط التالية:
- التركيز على عمليات توحيد الأعمال المصرفي من حيث المفهوم والفوائد والمنافع والدور الذي تلعبه في حل الكثير من المشاكل المصرفية.

- التركيز على مفهوم كفاية رأس المال وأهمية ودور هذا المفهوم في القطاع المصرفي للاستمرار والنمو والمنافسة.
- محاولة دراسة بعض حالات توحيد الأعمال المصرفي التي تمت في البلدان العربية المجاورة وهي حالة توحيد الاعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا ومحاولة الاستفادة منها في حل بعض المشاكل التي تعاني منها بعض المصارف في سورية وخاصة أن بيئة الأعمال السورية فقيرة بهذه الحالات.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا في كفاية رأس المال والإجابة عن التساؤل المطروح في مشكلة البحث والمتعلق ببيان فيما إذا كان هناك فروق إيجابية في كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني بعد عملية توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا.

فرضيات البحث:

بني البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الاعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده.
- ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في رأس المال الأساسي للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الاعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده.
- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجمالي رأس المال للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الاعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده.

محددات البحث:

محددات زمانية: حيث شمل البحث أربع سنوات قبل عملية توحيد الأعمال (2001-2004) التي تمت في عام 2005 وأربع سنوات بعدها (2006-2009).
محددات مكانية: اقتصر البحث على حالة توحيد اعمال مصرفية واحدة تمت في الوطن العربي وهي توحيد الاعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا.

الدراسات السابقة:**دراسات عربية:**

- دراسة (ضاهر، 2015) بعنوان " أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف "

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاندماج على الأداء المالي لبنك سرادر الذي اندمج مع بنك عوده في العام 2004 لتشكيل مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة، وسيتم التقييم باستخدام أحدث نموذج للتحليل المالي - نموذج CAMEL والذي يقيس أداء البنوك بالاعتماد على معايير مثل ملاءة رأس المال وجودة الاصول وكفاءة الادارة وجودة الارباح والسيولة، امتدت فترة الدراسة من العام 2000 وحتى نهاية العام 2008، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترة قبل الدمج وفترة بعد الدمج، جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من التقارير السنوية، وأظهرت نتائج الدراسة تحسن الأداء المالي لبنك سرادار في مرحلة بعد الدمج وذلك بالنسبة لمعظم مؤشرات نموذج CAMEL.

- دراسة (امحمد ويونس ، 2017) بعنوان " أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية - دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2 "

تختص الدراسة بالتعرف على مدى أهمية كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية، فبعد التعرف على مفهوم كفاية رأس المال وكيفية تحديدها في

البنوك الاسلامية قارنتها بالبنوك التقليدية، تم التطرق إلى مناقشة أهمية كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والذي تقوم عليه حسابات الاستثمار يجعل من أهمية كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية تنخفض مقارنة بالبنوك التقليدية. ففي ظل الظروف التجارية والتنافسية والزامية التقيد بشروط البنوك المركزية فإن جزء من المخاطر يتحملها رأس المال مما يجعل من كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية ذات أهمية ولكن بدرجة أقل من البنوك التقليدية، وهذا ما يجعل البنوك الاسلامية تتميز عن غيرها في احتساب نسبة كفاية رأس المال مما يجعل النسبة ترتفع، وذلك ما استنتج من خلال دراسة أثر انتقال البنوك الاسلامية الأردنية من تطبيق بازل II إلى تطبيق IFSB2 والذي بين وجود تأثير نسبي إيجابي على كفاية رأس المال في هذه البنوك .

- دراسة (لباد وبن خالدي ، 2021) بعنوان " واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك العمومية الجزائرية: دراسة حالة ولاية تلمسان "

تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى التزام البنوك التجارية العمومية بإطار معيار كفاية رأس المال لضمان سلامة العمل المصرفي ضد الأزمات و الصدمات الداخلية و الخارجية، بحيث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((SPSS، لمعرفة مدى تطبيقها لتوصيات الاتفاقية الثانية، و اعتمادها على النماذج الجرافية لقياس المخاطر و من النتائج المتوصل إليها هي أنه نظرا لنقص الكفاءات البشرية و الإمكانيات التكنولوجية التي تعتمد عليها نماذج القياس الداخلية المتقدمة، تعاني البنوك العمومية الجزائرية من صعوبة التأقلم مع المتطلبات الحديثة للاتفاقية الثالثة، عكس نظيرتها الخاصة التي وجدت الأمر امتدادا طبيعيا للاتفاقيات السابقة باعتبارها تابعة لمصارف أجنبية، و عليه نجد أن المصارف الجزائرية يجب أن تعمل على مواكبة التطورات الواقعة على مستوى الساحة المصرفية الدولية، في مجال طرق قياس

المخاطر المحتملة و تفعيلها، خاصة مخاطر السوق، و الالتزام بسياسة واضحة بخصوص الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمركز المالي.

- دراسة (علي نصير، 2022) بعنوان " أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية "

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف الأداء المصرفي في البنوك التجارية لما تعانيه من صعوبة في تحديد حجم رأس المال وكفايته المثالية التي تحقق لها الأرباح وتساعد على الاستقرار والابتعاد عن المخاطر نتيجة للمواءمة بين أصول البنك والتزاماته. إن المحصلة من هذه الدراسة تهدف إلى التعريف بأثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، حيث تم تجميع البيانات أصولياً من عام 2010-2018 لـ ثلاثة عشر بنكاً تجارياً وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وبعد اختبار فرضية الدراسة توصلت الباحثة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسب كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية، وفي ختام الدراسة أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة الاجتهاد على زيادة اكرات البنوك التجارية الأردنية برفع نسب الملاءمة المالية للبنوك وذلك لخلق نوع من التوازن والحماية من المخاطر المصرفية المختلفة التي قد تواجه البنك في ظل الأزمة الحالية وضرورة التركيز على تخفيض نسبة صافي أعباء القروض فيها، وذلك لمواجهة التحديات التنافسية التي تفرضها طبيعة الانفتاح الاقتصادي.

دراسات أجنبية:

- دراسة (Gattoufi; Al-Muharrami; Al-Kiyumi,2009) بعنوان:

" The Impact of Mergers and Acquisitions on the Efficiency of GCC Banks"

" تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ على كفاءة البنوك الخليجية "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تجربة دمج البنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى العام 2007 و

أشتملت عينة الدراسة على 42 بنك تجاري منها 10 بنوك شاركت في أنشطة الدمج خلال الفترة المدروسة، جمعت البيانات اللازمة من التقارير المالية بالاعتماد على قاعدة البيانات Bankscope، وقد استخدمت تقنية التحليل التطويقي للبيانات (DEA) Data Envelopment Analysis لمعرفة أثر الاندماج والاستحواذ على الكفاءة الفنية للبنوك المشاركة في عمليات الدمج، وتضمنت مدخلات هذه التقنية ثلاثة متغيرات ومخرجاتها متغيرين، المدخلات الثلاثة هي: مصروفات الفوائد والنفقات غير الفوائد ومخصص خسائر القروض، كما تضمنت المخرجات المتغيرين التاليين: إيرادات الفوائد والدخل من غير الفوائد، وأظهرت نتيجة مقارنة أداء البنوك العشرة التي شاركت في الدمج مع باقي بنوك العينة التي لم تشارك في عمليات الدمج أن للاندماج والاستحواذ تأثيراً إيجابياً على أداء البنوك التجارية، فقد حققت أغلب البنوك المشاركة في الدمج تحسناً أعلى مقارنة بالمتوسط الذي تحقق من قبل مجمل العينة.

– دراسة (Kaur; Kaur,2010) بعنوان:

" Impact of Mergers on the Cost Efficiency of Indian Commercial Banks"

" أثر الاندماج على كفاءة التكلفة في المصارف التجارية الهندية "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة التكلفة في البنوك التجارية الهندية، ودراسة تأثير عمليات الاندماج على كفاءة التكاليف في البنوك المندمجة، اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك العامة والخاصة العاملة في الهند خلال الفترة الممتدة من عام 1990 حتى العام 2008، جمعت بيانات الدراسة بالاعتماد على النشرات السنوية الصادرة عن جمعية البنوك الهندية وعلى النشرات السنوية الصادرة عن المصرف الاحتياطي الهندي، تم استخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات اللا معلمية وأجريت الدراسة بالاستناد إلى بيانات سلاسل زمنية مقطعية غير متوازنة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990-1991 حتى 2007-2008 لاختبار فروقات الكفاءة بين البنوك

العامة والخاصة واستخدمت الاختبارات المعلمية واللامعلمية، أشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط كفاءة التكلفة لمصارف القطاع العام بلغت 73.4% وبالنسبة لمصارف القطاع الخاص 76.3% أي أن برامج الدمج كانت إلى حد ما ناجحة، كما توصلت الدراسة أنه لا ينبغي على صناع السياسة تشجيع الاندماج بين المصارف القوية والمتعثرة بوصفها وسيلة لتعزيز مصالح المودعين في البنوك المتعثرة، لأن ذلك سيكون له تأثير سلبي على جودة الأصول في المصارف الأخرى.

- دراسة (Saluja; Sharma; Lal,2012) بعنوان:

" Impact of Merger on Financial Performance of Bank- a Case Study of HDFC Bank"

" أثر الاندماج على الاداء المالي للمصرف - دراسة حالة مصرف HDFC "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاندماج على الاداء المالي للمصرف HDFC الذي اندمج طوعاً مع سنشوريان بنك أوف بنجاب Centurion Bank of Punjab بهدف زيادة الحجم، وتحقيق فوائد للاقتصاد، ثم تقييم أثر الاندماج على المصرف المدروس باستخدام نموذج التقييم المالي CAMEL، امتدت فترة الدراسة من 2006-2007 وحتى 2010-2011 وقسمت فترة الدراسة إلى فترتين فترة قبل الدمج وفترة بعد الدمج، جمعت بيانات الدراسة بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصرف HDFC، واستخدمت مجموعة من الأساليب الاحصائية في هذه الدراسة مثل المتوسط، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاداء المالي للمصرف المدروس قد تحسن في فترة ما بعد الدمج تقريباً في جميع معاملات نموذج CAMEL.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على عملية توحيد أعمال مصرفية تمت في بلد عربي هو الأردن وبيان أثر تلك العملية على مؤشر مهم من مؤشرات الأداء وهو كفاية

رأس كما تضمنت هذه الدراسة ربط متغيرين اقتصاديين مهمين هما توحيد الأعمال والكفاية في رأس المال على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على أحد المتغيرين فقط.

مفهوم توحيد الأعمال بين المصارف

جاء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) أن توحيد الأعمال هو جمع مؤسسات منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة كنتيجة لقيام إحدى المؤسسات بالتوحيد مع أو السيطرة على صافي أصول وعمليات مؤسسة أخرى (ابو نصار وحميدات، 2009، 542).

أما توحيد أعمال المصارف هو عبارة عن اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانها إدارياً في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد (عبدالحميد، 2001، 153).

وقد عرف أيضاً بأنه اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردها واتحادها في وحدة واحدة بحيث يصبح الناتج كياناً واحداً له شخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت بالتالي شخصيتها الاعتبارية المستقلة (بوشلاغم ورقياق، 2015، 30).

ومما سبق يمكن تعريف توحيد الأعمال بين المصارف بأنه اتحاد منشأتين مصرفيتين أو أكثر في إيجاد مصلحة مشتركة تربط بين هذه المنشآت المصرفية وذلك لغرض خلق وحدة مصرفية جديدة وأكبر تتمتع بمزايا أفضل من أجل العمل في نطاق أكثر انتشاراً.

• أنواع توحيد أعمال المصارف حسب طبيعة النشاط:

- **توحيد الأعمال الأفقي:** وهذا الاندماج يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس طبيعة النشاط أو أنشطة مترابطة أو مكملة لبعضها البعض (Alberto and Alberto,2001,834)
- **توحيد الأعمال الرأسي:** هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المحافظات وبنك رئيس في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير، ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة (القاضي، 2017،201).

- **توحيد الأعمال المختلط:** هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة (زهية، 2005، 176).

• أنواع توحيد أعمال المصارف حسب طبيعة العلاقة بين أطراف العملية.

- **توحيد الأعمال الطوعي:** يسمى أيضاً هذا النوع بتوحيد الأعمال الودي و الذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج و المصرف المندمج وتتم العملية أو هذا الاندماج المصرفي انطلاقاً من رغبة إحدى المصارف في الحصول على مصرف آخر وهو المصرف المندمج (بوشلاغم ورقياق، 2015، 30).

- **توحيد الأعمال القسري:** وهو توحيد الأعمال اللارادي، ويكون غير محبب لإدارات البنوك المندمجة، ولكنه ناتج عن قرار السلطة النقدية لحماية وتقوية الجهاز المصرفي من خلال إصدار التعليمات بزيادة رأس المال المدفوع للبنوك خلال فترة معينة، أو لتخفيض نسب التعثر في الجهاز المصرفي (مطر، 2003، 339).

- **توحيد الأعمال العدائي:** يحدث هذا النوع من توحيد الأعمال عند اتخاذ قرار من إدارة بنك معين يسمى البنك الدامج، بالاندماج مع بنك آخر أقل منه يسمى البنك المندمج،

بالاتصال المباشر مع مساهمي هذا البنك، وتقدم العروض لهم لشراء أسهمهم في البنك المندمج، وإقناعهم بالبيع من خلال عقد صفقات معهم للتخلي عن أسهمهم في البنك المندمج (مطاي، 2010، 113).

الأشكال القانونية لتوحيد أعمال المصارف

تأخذ عمليات توحيد الأعمال الأشكال التالية:

- 1- **الدمج القانوني (merger):** وهو توحيد للأعمال بين مصرفين يسمى الأول المصرف الدامج والثاني المصرف المندمج أو المصرف الهدف بحيث ينقضي المصرف المندمج وتزول شخصيته الاعتبارية بشكل نهائي وتنتقل أصوله والتزاماته إلى المصرف الدامج (أبو نصار، 2008، 3) ، وهذا المصطلح إنما يعني بشكل أو بآخر حل المصرف أو المصارف المندمجة واستمرار المصرف الدامج وربما يستمر نشاط المصرف أو المصارف المندمجة كأحد أقسام أو فروع المصرف الدامج.
- 2- **الاتحاد أو التجميع (consolidation):** وهو توحيد للأعمال بين مصرفين أو أكثر لتأسيس مصرف واحد جديد وفي هذه الحالة تنقضي وتزول جميع المصارف التي اندمجت وتزول شخصيتها الاعتبارية ويظهر مصرف جديد له صفته وشخصيته القانونية المستقلة (Larsen, 2006,167).
- 3- **السيطرة أو التملك (Acquisition):** وهو توحيد للأعمال لا يترتب عليه اختفاء الصفة القانونية للمصارف المندمجة، فكل مصرف يحتفظ باستقلاله المالي والإداري، ويتم بين مصرفين أو أكثر بحيث يقوم المصرف الدامج ويسمى المصرف المستحوذ بالسيطرة على أسهم أو أصول المصرف أو المصارف المدموجة بنسبة مؤثرة تتراوح بين 50% و 100% (الراعي، 2004، 8).

كفاية رأس المال

تعد أهمية رأس المال للبنوك التجارية من أهم المؤشرات التي تنذر البنوك بمدة القدرة على مواجهة المخاطر المحيطة بها وبمدى قدرة البنك على مواجهة الصدمات المالية ورد الودائع للمودعين.

وتعرف كفاية رأس المال على أنها العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة به بموجودات المصرف، وتعرف على أنها أداة تستخدم للتعرف على الملاءة المالية للبنك وقدرته على تحمل الاعسار، حيث أنه توجد علاقة عكسية بين اعسار البنك ودرجة الملاءة فكلما انخفض الاعسار ارتفعت بذلك درجة الملاءة المالية والعكس صحيح (عبدالفتاح، 2014، 11).

كما تعرف كفاية رأس المال بأنها حجم رأس المال الذي يتحقق عنده التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي يتوقعها البنك، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني حجم أو مستوى رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويجذب الودائع (الشماع، 2007، 45).

ولقد اكتسبت كفاية رأس المال أهمية عالية عند تقييم أداء البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية (عكاب، 2017، 20):

- 1- إن مؤشر كفاية رأس المال يعطي مؤشراً للسلطات الرقابية للتحقق من الوضع المالي للبنوك التجارية.
- 2- إن مؤشر كفاية رأس المال يعطي مقياساً مهماً للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، وبالتالي مقدرة أصحاب القرار على اتخاذ الاجراءات اللازمة والمبكرة لحل الأزمات، بحيث يتم رفع رأس المال كإجراء أولي.

- 3- تعطي نتائج تقييم كفاية رأس المال مدى الحاجة لإعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، وإعادة النظر في الرقابة الداخلية المختصة بهيكل الإدارة. ومن المؤشرات المستخدمة في احتساب كفاية رأس المال (المحمود، 2014، 70):
- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.
 - نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

حيث أن:

- رأس المال الأساسي هو مقدار رأس المال الذي يجب أن يتوفر لدى المصرف بشكل دائم لمواجهة أي خسارة دون التأثير على عملياته ويشمل حقوق المساهمين والأرباح غير الموزعة.
- إجمالي رأس المال والذي يتكون من رأس المال الأساسي مضافاً له الحد المسموح به من المخصصات والاحتياطات.
- الأصول المرجحة بالمخاطر هو الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به المصرف للتقليل من مخاطر الافلاس.

الدراسة التحليلية:

قام الباحث باستخراج البيانات اللازمة من التقارير السنوية للبنك الاهلي واحتساب المؤشرات الخاصة بكفاية رأس المال للبنك الأهلي للفترات قبل وبعد توحيد الأعمال من خلال الجدول التالي:

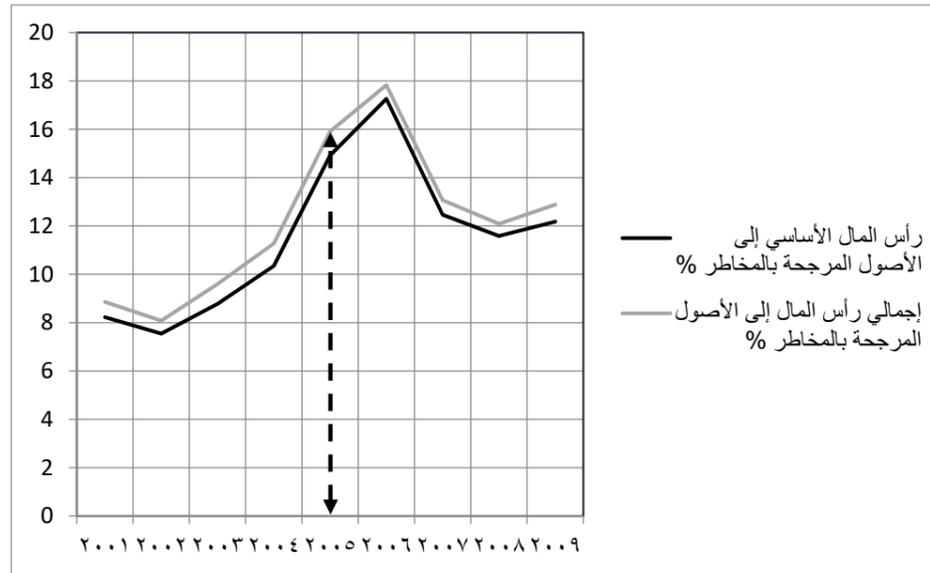
جدول رقم (1) مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني

المتوسط	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	المتوسط	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	الأصول المرجحة بالمخاطر	إجمالي رأس المال	رأس المال الأساسي	السنة	
9.45	8.86	8.73	8.23	748580000	66310000	61590000	2001	قبل توحيد الأعمال
	8.08		7.55	766844059	61961000	57925000	2002	
	9.60		8.78	739187500	70962000	64926000	2003	
	11.28		10.35	844982270	95314000	87477000	2004	
	15.91		14.92	1045229415	166296000	155999000	2005	
13.97	17.83	13.37	17.26	1137560292	202827000	196375000	2006	بعد توحيد الأعمال
	13.07		12.47	1260895000	164773000	157240000	2007	
	12.09		11.59	1485911000	179642000	172209000	2008	
	12.89		12.18	1479818000	190820000	180171000	2009	

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أنّ جميع سنوات الدراسة قد حققت مستويات جيدة وكافية من رأس المال بالنسبة للمؤشرين المستخدمين في تقييم كفاية رأس المال، حيث تراوحت النسب بين (7.55) عام 2002 و (17.26) عام 2006 فيما يتعلق بالمؤشر الأول (رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر)، كما تراوحت

النسب بين (8.08) عام 2002 و (17.83) عام فيما يتعلق بالمؤشر الثاني (إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) والذي تميز بأنه العام الأكثر كفاية من حيث رأس المال حيث تلا هذا العام عملية توحيد الأعمال مباشرة ويمكن أن تفسر هذه الكفاية الجيدة خلال عام 2006 بأنها نتيجة لحشد رؤوس الأموال التي تتضمنها عملية توحيد الأعمال، ويلاحظ أيضاً أن الفترة التي سبقت توحيد الأعمال كان متوسط النسب فيها (8.73) بالنسبة للمؤشر الأول و(9.45) بالنسبة للمؤشر الثاني بينما كان متوسط النسب للفترة التي تلت عملية توحيد الأعمال (13.37) بالنسبة للمؤشر الأول و(13.97) بالنسبة للمؤشر الثاني، مما يشير إلى تحسن كبير في كفاية رأس المال للفترة التي تلت عملية توحيد الأعمال مقارنة بالفترة التي سبقت عملية توحيد الاعمال. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



الشكل (1) مؤشرات كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني

الدراسة الإحصائية:

وسيتم هنا اجراء التحليل الوصفي متمثلاً باحتساب (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ في الانحراف المعياري) لمؤشري كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني كما يلي:

جدول رقم (2) التحليل الوصفي لمؤشري كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني

الاتجاه	التغير في المتوسط الحسابي	بعد توحيد الأعمال			قبل توحيد الأعمال			العنصر
		الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط الحسابي Mean	الخطأ في الانحراف المعياري Std. Error Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط الحسابي Mean	
إيجابي	4.64750	1.30788	2.61575	13.3750	0.59647	1.19293	8.7275	ك ^{1*}
إيجابي	4.51500	1.30417	2.60835	13.9700	0.68290	1.36581	9.4550	ك ^{2**}

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق رقم (2) يتبين أن متوسطات مؤشري كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني قد أخذت اتجاهاً إيجابياً في الفترة اللاحقة لتوحيد الأعمال مقارنة بالفترة السابقة مما يعطي مؤشراً إيجابياً لتحسن كفاية رأس المال بعد عملية توحيد الأعمال.

اختبار الفرضيات:

لاختبار صحة الفرضيات لهذه الدراسة عند مستوى ثقة (95%) ومستوى دلالة إحصائية (0.05) والتي تقبل عندها وجود علاقات بين متغيرات الدراسة من عدمها، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإجراء اختبار T للعينات الزوجية (Paired)

* وتشير إلى نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %
** وتشير إلى نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %

Sample T-test) حيث يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين المتوسط قبل توحيد الأعمال وبعده لكل مؤشر من مؤشرات كفاية رأس المال، ويتم مقارنة مستوى المعنوية المحسوب للاختبار بقيمة الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة لقبول الفرضيات أو رفضها بحيث يتم قبول الفرضية: إذا كان مستوى الدلالة المحسوب لأي اختبار أقل أو يساوي مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، ورفض الفرضية: إذا كان مستوى الدلالة المحسوب لأي اختبار أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

- اختبار الفرضية الرئيسية: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الاعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية نقوم باختبار الفرضيات الفرعية المكونة لها كما يلي:

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في رأس المال الأساسي للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الاعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده.

يشير الجدول التالي إلى اختبار (Paired Sample T-test) للمؤشر الأول لكفاية رأس المال (رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) بالنسبة للبنك الأهلي الأردني وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (3) اختبار (Paired Sample T-Test) للمؤشر الأول لكفاية

رأس المال للبنك الأهلي الأردني

فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	متوسط الاختلافات Mean Difference	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	درجة الحرية Df	قيمة T اختبار المحسوبة	كفاية رأس المال
9.72907	4.64750	0.022	3	5.911	المؤشر الأول

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) بأن قيمة T المحسوبة (5.911) أكبر من T الجدولية (3.182) عند درجة حرية (3) وبمستوى معنوية Sig (0.022) أصغر من

0.05 مما يدل على وجود فروق في المؤشر الأول لكفاية رأس المال ولصالح الفترة اللاحقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج الدراسة التحليلية، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذاً توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في رأس المال الأساسي للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجمالي رأس المال للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده. يشير الجدول التالي رقم (4) إلى اختبار (Paired Sample T-test) للمؤشر الثاني لكفاية رأس المال (إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) بالنسبة للبنك الأهلي الأردني وقد تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (4) اختبار (Paired Sample T-Test) للمؤشر الثاني لكفاية

رأس المال للبنك الأهلي الأردني

فترة الثقة للاختلافات 95% Confidence Interval of the Difference	متوسط الاختلافات Mean Difference	مستوى دلالة الاختبار Sig. (2-tailed)	درجة الحرية Df	قيمة T اختبار المحسوبة	كفاية رأس المال
9.76139	0.73139-	4.51500	0.031	7.739	المؤشر الثاني

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (71) بأن قيمة T المحسوبة (7.739) أكبر من T الجدولية (3.182) عند درجة حرية (3) وبمستوى معنوية Sig (0.031) أصغر من 0.05 مما يدل على وجود فروق في المؤشر الثاني لكفاية رأس المال ولصالح الفترة اللاحقة ناتجة عن توحيد الأعمال وبما يتفق مع نتائج الدراسة التحليلية، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذاً توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجمالي رأس المال للبنك الأهلي الأردني قبل توحيد الأعمال مع بنك فيلادلفيا وبعده.

النتائج:

- 1- أدى توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا إلى تحسن في كفاية رأس المال الأساسي للبنك الأهلي الأردني بعد عملية توحيد الأعمال.
- 2- أدى توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا إلى تحسن في كفاية رأس المال الإجمالي للبنك الأهلي الأردني بعد عملية توحيد الأعمال.
- 3- تعتبر عملية توحيد الأعمال بين البنك الأهلي الأردني وبنك فيلادلفيا عملية مجدية فيما يخص تحسين كفاية رأس المال.

التوصيات:

- 1- الاستفادة من هذه التجربة وغيرها من تجارب توحيد الأعمال بين المصارف في تحسين أداء المصارف العاملة في بيئة الأعمال السورية.
- 2- التشجيع الحكومي للمنشآت المالية وتقديم الدعم والحوافز من أجل الدخول في عمليات دمج وتوحيد أعمال تضمن حل العديد من المشكلات التي تعاني منها هذه المنشآت.
- 3- إجراء دراسات وابحاث تتناول حالات أخرى لتوحيد الأعمال بين المصارف وغيرها من القطاعات.

المراجع:**المراجع العربية****الكتب :**

- أبو نصار، محمد، (2008) - المحاسبة المالية المتقدمة. دار وائل للنشر، عمان، ص3
- أبونصار، محمد، حميدات، جمعة، (2009) - معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية. ط2، دار وائل للنشر، الأردن، ص 542.
- الراعي، زياد، (2004) - المحاسبة المتقدمة. الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ص 8.
- عبدالحميد، عبدالمطلب، (2001) - العولمة واقتصاديات البنوك. الدار الجامعية، الاسكندرية، ص153.
- مطر، محمد، (2003) - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والاستخدامات العملية. دار وائل ، الأردن، ص339.

الرسائل العلمية:

- بوشلاغم، فتحية، رقباق، حنان، (2015) - الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك (دراسة حالة الجزائر). رسالة ماجستير، جامعة الكلي محند اولحاج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص30.
- عبد الفتاح، بهيرة محمد سعيد، (2014) - العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص11.
- عكاب، أحمد شلال، (2017) - أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك camels في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص20.
- المحمود، حسين، (2014) - إمكانية استخدام نظام camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 70.

الأبحاث والمقالات:

- امحمد ، بن الدين، يونس، مونة، (2017) - أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية - دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2. مجلة الحقيقة، العدد 43 ، ص:ص 690-729.

- زهية، بركان، (2005) - الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص176.
- الشماع، خليل، (2007) - مقررات لجنة يازل حول كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية" وأثرها على المصارف العربية. مجلة اتحاد المصارف العربية، ص 45.
- ضاهر، حنان، (2015) - أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف - دراسة حالة مجموعة عوده سرادار المصرفية للخدمات الخاصة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3).
- عبدالقادر، مطاي، (2010) - الاندماج المصرفي كتوجه لتطوير وعصرنة النظام المصرفي. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع، ص113.
- علي نصير، نور، (2022) - أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. مجلة جدارا للدراسات والبحوث، المجلد 7، العدد 1 ، ص:ص 85-100.
- القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، (2017) - الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية. مجلة كلية العلوم الادارية، العدد الاول، ص201.
- لباد، لمياء، بن خالدي، نوال، (2021) - واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال في البنوك العمومية الجزائرية: دراسة حالة ولاية تلمسان. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 2 ، ص:ص 333-353.

المراجع الأجنبية

- Alberto C., Maurizio M, (2001) - **mergers and shareholder wealth in European banking**. journal of banking and finance, vol (24), p834.
- GATTOUFI, S.; AL-MUHARRAMI, S.; AL-KIYUMI ,A. (2009) - " *The Impact of Mergers and Acquisitions on the Efficiency of GCC Banks* ". Eurasian Journal of Business and Economics, Vol. 4, No.4.
- KAUR, P.; KAUR, G. (2010) - " *Impact of Mergers on the Cost Efficiency of Indian Commercial Banks*". Eurasian Journal of Business and Economics, Vol. 3, No. 5.
- Larsen J.O. (2006) - **Modern advanced accounting**. 10 Th Ed , California: Mcgraw Hill, P167.
- SALUJA, R. SHARMA, S. LAL, R. (2012) - " *Impact of Merger on Financial Performance of Bank- A Case Study of HDFC Bank*". International Journal of Business Research and Management (IJRFM), Vol. 2, Issue 2.